الأطماع الإسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني وأثرها في أمن لبنان

إعداد

د. طاهر الوائلي — جامعة الكوفة — كلية التربية للبنات

د. حسين عليوي — جامعة الكوفة — كلية التربية للبنات

المقدمة:

ترتبط المياه إرتباطاً جذرياً بالعقيدة الصهيونية وتلعب دوراً أساسياً في مراحل تطورها وتبلور أهدافها فقد حرصت (الصهيونية العالمية) ومنذ نشأتها على استغلال المياه بوصفها أحد مقومات التوسع (الإسرائيلي) فعمدت إلى إعطائها طابعاً لاهوتياً أسوة ببقية منطلقاتها التوسعية ذات الطابع الديني لتتبلور في شعارها السياسي التوسعي (من الفرات إلى النيل) كتهيئة نفسية لشتات اليهود في العالم وإغرائهم بالهجرة إلى فلسطين ولم تكتف (إسرائيل) بذلك بل جهدت لإيجاد مرتكز لها في قلب الأمة العربية وحتى قبل أن تتمهد القوى الدولية آنذاك بإقامة (الوطن الموعود) إذ جندت كبار مفكريها وعلمائها ومهندسيها للتخطيط المستمر من أجل إعداد الخطط الكفيلة بالسيطرة على مصادر المياه العربية فهناك ارتباط وثيق بين المخطط الاستعماري اليهودي وبين المياه فمدى توفر المياه يتوقف عليه التوسع في سياسة الاستيطان باعتبارها العنصر الأهم في التوسع الزراعي وبناء المستوطنات. ومن الحقائق الثابتة أن (إسرائيل) سعت ومنذ قيامها عام ١٩٤٨ سعت وبكل جهدها للسيطرة على مصادر المياه العربية تحقيقاً لهدفها القاضي باستعمار فلسطين لكن تحليل مواطن الضعف والقوة في البنية الطبيعية (لإسرائيل) في محوري (المياه والأرض) يفصح عن حقيقة مفادها أنه وبالرغم من التنوع في خصائص وتوزيع الحرارة والمناطق المطرية فإن التركيب الطبيعي في قوامه العام هو أرض صحراوية وشبه صحراوية تقع بين نطاقين

شبه جاف (مصر) وشبه ممطر (لبنان) حيث يمثل الضعف المائي أحد كوابح الحياة الاقتصادية في فلسطين. ومن ثوابت الحقائق إن (إسرائيل) تعد من بين الدول الأكثر استهلاكا للمياه وذلك بالاعتماد على حجم الكثافة السكانية والمصادر المائية المتوفرة مما أدى إلى حدوث أزمة مائية خطيرة تعد من أقدم وأخطر المشاكل التي تعتور (الإستراتيجية التوسعية الصهيونية) حيث تشير التقديرات بأن (إسرائيل) تعاني ومنذ سبعينات القرن العشرين من نقص متزايد وخطير في موفورها المائي إذ وصلت تلك الأزمة إلى حدود الخط الأحمر في عقود التسعينات وأعلنت حالة الطوارئ في مرفق المياه، وتتوقع أوساط عالمية كثيرة وخاصة مراكز البحوث الستراتيجية الغربية احتمال مواجهة عسكرية واسعة بشأن الموارد المائية مع انعدام الحلول الممكنة والمقبولة ضمن حدود (إسرائيل) الجغرافية الحالية مما جعلها في حالة إنذار وتأهب لضمان (أمنها المائي) ومن هنا كان لبنان بثروته المائية خياراً مغرياً أمام طموح (إسرائيل) لأن البدائل المائية الأخرى مستحيلة اقتصاديا ومحرمة سياسياً، ومما زاد في خطورة المشكلة المائية الإسرائيلية زيادة الهجرات اليهودية بعد الصدع الذي عمّ المعسكر الشيوعي مما جعل تلك المثلبة الستراتيجية إحدى المبررات الإسرائيلية للحرب والتوسع وسرقة المزيد من المياه العربية بعد أن استنفذت (إسرائيل) آخر ما استولت عليه من المصادر المائية المضمونة ومنذ الستينات بينما بقيت معدلات استهلاكها تزداد وتزداد معها الحاجة إلى موارد مياه إضافية جديدة تقع خارج حدود فلسطين لمحدودية قدرة (إسرائيل) على تلبية الحاجة المتزايدة للمياه عن طريق البدائل الأخرى لكلفتها الاقتصادية التي يعجز الاقتصاد (الإسرائيلي) عن تحملها.

وتأسيساً على ذلك يأتي احتفاظ (إسرائيل) بمزارع شبعا في الجنوب اللبناني ضمن أولويات الإستراتيجية (الإسرائيلية) الأمنية لضمان أمنها المائي لتحقق بذلك أقدم أهدافها الجيوبوليتكية وهي الوصول إلى نهر الليطاني والستراتيجية وهي سياسة الضم والتوسع منذ اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ فبقاء (إسرائيل) في مزارع شبعا ورفضها تطبيق القرار ٤٢٥ جعل سرقة مياه الجنوب اللبناني خياراً مغرياً ومتاحاً والحل الأمثل لأزمتها المائية في ضوء حالة الشلل والتفكك العربي، ففشل الحركة الصهيونية في تضمين حدود فلسطين لجنوب لبنان بسبب الخلاف بين دولتي الانتداب (فرنسا،

بريطانيا) لم يضع حداً للأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية مما يرتب أخطاراً أمنية للبنان فغنائم (إسرائيل) المائية في حروبها مع العرب أصبحت وفق منطوقها السياسي ثمناً للسلام وغنائمها في جنوب لبنان هي (ضرورة مائية - أمنية) مما يدخل في صلب التفكير الأمني التوسعي الإسرائيلي

ويندرج في جوهر الرؤيا (الإستراتيجية الإسرائيلية) لما يسمى (الحدود الآمنة) والذي يدفع ثمنه لبنان على حساب مقتضيات أمنه الوطني لأن الوجود الإسرائيلي في مزارع شبعا هو البداية الجديدة للاستيلاء وسرقة مياه الجنوب اللبناني وموقفاً تكتيكياً إسرائيلياً لتكرار ما حصل عام ١٩٨٢ وهذا ما يفترضه البحث ويحاول إثباته.

١-١: أهمية مياه الجنوب اللبناني لإسرائيل.

يعد الجنوب اللبناني بمياهه الدافقة والوفيرة مجالاً حيوياً لإسرائيل من وجهة النظر الجيوبوليتكية إذ يوفر لها العمق الإستراتيجي كخطوة متقدمة نحو المشرق العربي بهدف السيطرة على الثروات العربية لإقامة (إسرائيل الكبرى) لذلك اعتبرت (إسرائيل) الجنوب اللبناني في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية ورفضت تنفيذ ما جاء بالقرار ٤٢٥ والانسحاب من مزارع شبعا لأسباب عديدة منها[١]:

١. توفير حماية أمنية لمستوطناتها الشمالية من المقاومة العربية التي تتركز قواعد انطلاقها في جنوب لبنان.
٢. إيجاد مصدر مائي مضمون يعمل ويساعد على حل أزمة إسرائيل المائية ومعالجة خلل الميزان المائي الإسرائيلي.
٣. إيجاد منفذ إستراتيجي وعسكري لمساومة دول المواجهة العربية تجاه حل الصراع العربي - الصهيوني.
٤. سحب أحد أوراق منظمة التحرير الفلسطينية لمساومة إسرائيل أمنياً.
٥. جعل الجنوب اللبناني ساحة عدم استقرار لإرباك النظام السياسي اللبناني.
٦. إرباك الخطط التنموية اللبنانية.

ولهذه الأسباب كان الغزو الإسرائيلي الموسع للبنان عام ١٩٨٢ له ما يبرره إسرائيلياً لاستنزاف مياه الجنوب اللبناني التي تمثل الحل العملي والأمثل لكسر الطوق الأمني المتمثل بمحدودية مصادر فلسطين المائية وعدم كفايتها وملاءمتها لستراتيجية الدولة اليهودية التي تستند أساساً على الهجرة والاستيطان والتي يعيق تحقيقها ندرة المياه التي أصبح توفيرها هاجساً يؤرق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومنذ بداية السبعينات لذلك كان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ التطبيق العملي لطموح (إسرائيل) التوسعي للهروب إلى أمام حيث فرض الماء ضرورة لذلك الطموح[٢].

١-٢: إسرائيل ومياه نهر الليطاني.

أولاً: *المسيرة التاريخية للأطماع الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني.*

يبلغ طول نهر الليطاني الذي ينبع من المناطق الوسطى والشمالية اللبنانية حوالي ١٧٠كم وهو بذلك يعد أطول أنهار لبنان وتبلغ مساحة حوضه الجغرافي حوالي ٢٠٠٠كم٢ أي ما يعادل خمس مساحة لبنان أما مقدار صرفه السنوي فيبلغ ٧٠٠م/م٣ [٣] وتعود خطط لبنان للاستفادة من مياه النهر إلى عام ١٩٤٩ إذ كانت البداية إنشاء سد تحويلي في منطقة البقاع لتجهيض (إسرائيل) كل الخطط اللبنانية اللاحقة، والأطماع (الإسرائيلية) في مياه الليطاني معروفة وقديمة قدم الحلم الصهيوني وأحد مظاهر تلك الأطماع ما تعبر عنه لوحة معلقة على جدار فندق شيراتون في (تل أبيب) والتي تبين قبائل يهودية قديمة على ضفاف النهر[٤] وقد أشار رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (تقي الصلح) إلى تلك الأطماع بقوله (إن أطماع إسرائيل بمياه الليطاني لا تحتاج إلى دليل فالجنوب اللبناني ضمن الحلم الصهيوني الذي يحقق لإسرائيل الحدود الطبيعية والجبلية المنيعة في المنطقة الممتدة جغرافياً بمحاذاة المرتفعات السورية، وتستطيع إسرائيل استيعاب ضعف عدد سكانها عن طريق سيطرتها على مياه النهر)[٥]. وفيما يلي متابعة المسيرة التاريخية للأطماع الإسرائيلية بمياه الليطاني:

١. في المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ قال هرتزل (بالنسبة لأرض لبنان سوف نطالب بما تحتاج إليه وكلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتنا للأرض).

٢. وفي جواب هرتزل للسلطات العثمانية حول سؤاله عن حدود ومساحة الأرض التي يريدها فقال: (تزداد المساحة المطلوبة مع ازدياد عدد المهاجرين).

٣. وعقب انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول أعلن هرتزل: أنني لو أردت تلخيص نتائج المؤتمر لقلت أننا وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد من نهر الأردن حتى الليطاني[٦].

٤. وفي عام ١٩٠٥ قام المهندس (Wilbush) الأمريكي الأصل بدراسة الإمكانيات المائية لوادي الأردن حيث توصل إلى أن مياه نهر الأردن لن تكفي لحاجة فلسطين على المدى البعيد لذلك فإنه اقترح بأن تحول مياه الليطاني إلى نهر الحاصباني لتضخ عبر نهر الأردن.

٥. وفي ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ قدمت اللجنة الاستشارية لفلسطين مقترحاتها إستنادا لما يسمى بالعوامل التاريخية والاقتصادية حيث أصرت على أن تشمل الحدود الشمالية لنهر الليطاني وجبل الشيخ.

٦. وفي السادس من كانون الأول ١٩١٩ أعلنت الحركة الصهيونية بأن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين هي لابد من إدخال المياه الضرورية ضمن هذه الحدود وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني[٧].

٧. وفي عام ١٩١٩ أجتمع رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (وايزمن) خلال مؤتمر الصلح في باريس بكل من الجنرال (دي مونزي) و (غورو) لإقناعهما بأهمية مياه الليطاني بالنسبة لأرض فلسطين وقد نجحت تلك المساعي مع حكومتي الانتداب (فرنسا - بريطانيا) حيث أثمرت عن تعديل حدود فلسطين الشمالية فأدخلت ضمنها بعض القرى السورية مثل قريتي صلحا والمنصورة.

كما أتصل في نفس العام كل من (ديفيد بن غوريون) و (حاييم وايزمن) بالبطريرك الماروني الذي حضر مؤتمر الصلح للمطالبة بضم الجليل الأعلى ووادي التهاري التي تشمل منبع ومجرى الليطاني ثم تقدم الصهاينة فيما بعد الى مجلس الحلفاء (بفرساي) بمذكرة يطالبون فيها بضم ما يعرف حاليا بجنوب لبنان الى حدود فلسطين الانتداب ليتمكن هؤلاء من مياه الليطاني[٨].

٨. وفي ١٩٢٠/١٠/٣٠ وجه وزير خارجية إسرائيل الأسبق (حاييم وايزمن) كتاباً إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك جاء فيه (أنني متأكد بأن سيادتكم تدركون أهمية مياه الليطاني الكبرى لفلسطين فهو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن مياه الري لمنطقة الجليل الأعلى ولو حرمت فلسطين من مياه الليطاني سوف لن يكون لها أي استقلال اقتصادي) من جهة أخرى رأى أول مندوب سامي لبريطانيا على فلسطين (هربرت صموئيل) بأن الحدود الشمالية حيوية للغاية أما صاحب الوعد المشهور (بلفور) فيرى بأن تحقيق الوطن القومي لن يتم إلا بتأمين المصادر المائية الواقعة شمال البلاد[٩].

٩. وتواطأت كل من فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٤ مع الحركة الصهيونية حيث وافقت الدولتان على طلب الصهاينة بضم ٦٧ قرية لبنانية إلى حدود فلسطين بهدف تحسين مركز الحركة الصهيونية باتجاه لبنان.

١٠. وفي عام ١٩٤١ أعلن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (تشرشل) بأن اليهود طالبو الحكومة البريطانية بأن تطلق أيديهم في فلسطين وأن يضم إليها جنوب لبنان الذي يضم مجرى نهر الليطاني مقابل وضع جميع إمكانات وطاقات اليهود في خدمة بريطانيا وحلفاؤها خلال الحرب العالمية الثانية[١٠].

١١. وفي عام ١٩٤٣ قامت لجنة مياه فلسطين وهي شركة إسرائيلية متخصصة بوضع دراسة موسعة لمياه نهر الليطاني جاء فيها بأن مياه هذا النهر لا يمكن أستخدامها من قبل لبنان وحده وأن فلسطين بحاجة قصوى للمشاركة باستثمارها.

١٢. وصرح (ييغال آلون) قائد القوات الإسرائيلية عقب الحرب الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨ بقوله (لولا أمر بن غوريون) بوقف القتال لكانت قواتنا احتلت الليطاني وحررت وطننا)[١١].

١٣. وفي عام ١٩٦٥ قامت إسرائيل بقصف جوي أستهدف العمال اللبنانيين في ورش سد الحاصباني أحد روافد الليطاني لتعطيل العمل فيه.

١٤. وفي عام ١٩٦٧ بعث رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (بن غوريون) رسالة إلى الرئيس الفرنسي الأسبق (ديغول) حول سؤال الأخير عن نوايا (إسرائيل) تجاه لبنان جاء فيها: (أن أمنيتي هي جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية).

١٥. وفي عام ١٩٦٨ صرح رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (ليفي شكول) بأن (إسرائيل) لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرا إلى البحر) ثم كشف (شكول) في نفس العام إلى صحيفة اللموند الفرنسية عن تلك الأطماع بقوله لو أن مياه الليطاني بدلاً من ذهابها سدىً إلى البحر استخدمت داخل إسرائيل.

وفي عام ١٩٧٣ صرح (شكول) إن إسرائيل لن تقف دون حراك تجاه هدر الليطاني، ثم أجرت مصلحة مياه الليطاني حواراً في نفس العام مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة (غولدا مائير) أعلنت فيها عن حاجة إسرائيل الماسة لمياه نهر الليطاني[١٢].

مما تقدم يثبت بأن أطماع إسرائيل بمياه الليطاني قديمة جداً تعود إلى بدايات خلق الكيان الصهيوني وأن فلسطين سعت وبكل جهودها لوضع تلك الأحلام موضع التطبيق.

ثانياً: الجهود (الإسرائيلية) للاستيلاء على مياه نهر الليطاني

بذلت (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٤٨ لحد الآن جهوداً كثيفة للسيطرة على مياه الليطاني وسخرت كل ما تملك من قوة كي تكون مياه النهر ضمن مشاريعها المائية أو تلك المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكان أهم تلك المشاريع مشروعي (أريك جونستون) و (جون كوتون) ففي عام ١٩٥٣ استجابت حكومة واشنطن للأطماع الصهيونية في المياه العربية فأرسلت خبير الري الأمريكي (أريك جونستون) إلى المنطقة لغرض وضع تقرير حول مصادر المياه العربية وكيفية وضع خطة مائية من أجل تمكين (إسرائيل) من تحقيق أقصى فائدة من المياه العربية وقد وضع (جونستون) خطة لمشروع مائي عرف باسمه تضمن كيفية استنزاف مياه الليطاني عن طريق جر مياهه إلى أرض فلسطين وحرمان لبنان من مياه النهر ما دفع مجلس النواب اللبناني لاتخاذ قرار في ١٩٥٥/٧/٢٦ حول هذا المشروع جاء فيه (إن لبنان غير مستعدة

للتنازل عن أيّ قطرة من مياهه أو الدخول بأية مفاوضات ترمي إلى توزيع هذه المياه المشهورة بمياه الحاصباني أو أية مياه أخرى[١٣] بعد ما كانت هناك خطة للاستفادة من مياه نهر الحاصباني بجر مياهه إلى فلسطين واستغلالها بإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد تضمن مشروع جونستون المقترحات التالية:

١. أقامت سد بسعة ١٦٥م/م٣ على نهر الحاصباني داخل الأراضي اللبنانية يتم من خلاله إيصال المياه إلى شمال فلسطين بواسطة قناة رئيسية تمثل المرتكز الأساس في عملية نقل مياه الليطاني إلى (إسرائيل) .
٢. تجفيف بحيرة (الحولة).
٣. تحويل مياه أنهار بانياس، الدان، الوزاني، إضافة لفائض مياه الحاصباني عبر شبكة أقنية لري مناطق الجليل الأعلى ومرج أبن عامر.
٤. تدعيم شواطئ بحيرة طبريا بما يلزم من إنشاءات لرفع منسوبها التخزيني.
٥. إنشاء سد تحويلي على نهر اليرموك لتحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبريا.
٦. إنشاء سدود وقنوات لتخزين مياه السيول والفيضانات حول نهر الأردن.
٧. إنشاء سد على نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية[١٤].

وقد رفض العرب هذا المشروع من عدة نواح سياسية وأمنية وعسكرية وقدموا مشروعاً مضاداً له عرف باسم (المشروع العربي).

أما مشروع (جون كوتون) فقد عبر عن مدى استخفاف (إسرائيل) بالحق العربي ومثل رد فعل على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الفنية العربية كاعتراض على مقترحات جونستون، وفي هذا المشروع تجاوزت (إسرائيل) الحدود الجغرافية لنهر الأردن لتضم حوض نهر الليطاني حيث أصرت (إسرائيل) على أن يكون نصيبها من مياه الليطاني ٤٠٠م/م٣ سنوياً مستبقية للبنان أقل من ٣٠٠م/م٣ وذلك عن طريق تحويل تلك المياه من نقطة انحناء الليطاني نحو الغرب والتي لا تبعد سوى ٧ أميال عن حدود (إسرائيل) مع لبنان وقد وضع هذا المشروع عام ١٩٥٤ كمشروع مضاد لمشروع جونستون، وقد وصف مكتب الاستعلامات الإسرائيلي في نيويورك هذا المشروع بأنه شامل ولا يتقيد بالحدود الجغرافية ويضم جميع موارد المياه بضمنها مياه الليطاني خاصة بعد وصف إسرائيل جميع المشاريع التي أغفلت مياه الليطاني بأنها (خطيئة

كبرى) حيث دار الجدل الإسرائيلي حول ما يلي: (لماذا نسمح بأن تكون بعض التلال والجبال عائقاً دون سحب مياه الليطاني إلى أرض النقب الجافة، ولماذا لا تحفر الأنفاق ليجري شريان لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية حتى تزهو الصحراء وتتحول إلى جنة تغري اليهود بالهجرة إلى فلسطين[١٥].

وقد تضمن مشروع كوتون المقترحات التالية:

١. نقل ٤٠٠م/م٣ من مياه نهر الليطاني إلى شمال فلسطين.
٢. سحب ١٠٠م/م٣ من مياه نهر اليرموك سنوياً وتخزينها في منخفض البطوف لتوليد الطاقة الكهربائية.
٣. إدخال قناص نهر الليطاني ضمن موارد نهر الأردن وتحويلها إلى إسرائيل.
٤. تجفيف بحيرة الحولة وتحويلها إلى أرض زراعية.
٥. تحويل جزء من مياه نهر اليرموك لتخفيف ملوحة بحيرة طبرية.
٦. فتح قناة بين البحر الميت والمتوسط.
٧. إنشاء قناة الغور لري أراضي الغور الأردني[١٦].

ووفق مقترحات كوتون تتأكد حقيقة الأطماع التاريخية الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني رغم انفصال حوضه الجغرافي عن حوض نهر الأردن ما يعني أن أطماع (إسرائيل) تعدت الأحلام لتكرس في المشاريع الرسمية.

١-٣: التطبيق العملي للأطماع الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني :

إن ما يجري على الأرض وما جرى يثبت أن (إسرائيل) كانت تقوم بنهب وسرقة مياه نهر الليطاني حيث قامت بتعزيز إجراءاتها مستفيدة من التغيرات السياسية المتلاحقة على الساحة الدولية والعربية لإنهاء ترتيبات السيطرة وسرقة مياه نهر الليطاني وهذا يتضح بشكل كبير من خلال الوقائع التالية:

١. في عام ١٩٧١ تضمن تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) معلومات عن قيام (إسرائيل) بنصب معدات كبيرة لسحب المياه الجوفية التي تغذي نهر الليطاني ثم تدخلت عام ١٩٧٦ في شؤون لبنان الداخلية مستغلة الأوضاع اللبنانية المرتبكة وأقامت ما سمي (بالجدار الطيب) ومن ثم فتح بوابة عبور على الحدود (الإسرائيلية - اللبنانية) مثل بوابتي (المطلة ورميش) بعدها ظهر

اهتمام غريب بشراء الأراضي والعقارات في جنوب لبنان والتي تقع في نتوء جغرافي يشرف على نهر الليطاني وسد القرعون، تلاها قيام (إسرائيل) بعد الاجتياح بالاستيلاء على خرائط المسح الجيولوجي والمعلومات الخاصة بنهر الليطاني ومنشآته وقد أشار مدير مصلحة الليطاني الأسبق (كمال خوري) إلى أن (إسرائيل) أجرت عمليات المسوح الجيولوجية لتحويل مياه الليطاني عند أقرب منطقة للنهر في فلسطين وعزز ذلك شهادة ضابط القوات النرويجية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية حول قيام جرافات إسرائيلية بشق طريق عبر الممر الصخري للنهر[١٧].

٢. وفي عام ١٩٧٨ قامت (إسرائيل) بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ثم مدت أنابيب ضخمة من مجرى الليطاني وحتى خزانات مشروع الطيبة بالقرب من مدينة (عيتا الشعب) حيث شيدت خزانات ضخمة تقوم باستقبال مياه الليطاني وتوزيعها على منطقة الجليل الأعلى.

٣. قامت شركة المياه الإسرائيلية (تاهال) بإعداد خطة لتحويل روافد الليطاني واستخدمها في ري هضبة الجولان المحتلة ومنعت المواطنين اللبنانيين من حفر أية بئر جديدة في الجنوب دون الحصول على تصريح مسبق من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

٤. وفي عام ١٩٨٠ نشر مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد الأمريكية تقريراً جاء فيه أن هدف إسرائيل هو تحويل ٤٠٠م/م٣ من مياه نهر الليطاني إليها وهذا هو سبب وجودها في الجنوب اللبناني[١٨].

٥. وفي عام ١٩٨٢ وزعت وثيقة إعلامية على هامش ورقة العمل اللبنانية التي أعدت في إطار المشاريع العربية المشتركة جاء فيها إن الجنوب اللبناني يختزن ثروة مائية لم تستثمر إلا بدانياً حسب وجهة نظر (إسرائيل) وقد تزايدت أطماع اليهود فيها يوماً بعد آخر[٢٠].

٦. وفي عام ١٩٨٣ بشق نفق من قرية (كفر كلا) حتى وادي (ميماس) في بلدة مرجعيون لسحب مياه الليطاني إلى فلسطين ثم نصبت مضخة كبيرة جسر الخردلي لضخ ١٥٠م/م٣ من مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا وتؤمن هذه

الكمية ري ٢٥ الف هكتار من الأرض و استيعاب مليون مهاجر ثم قامت (إسرائيل) في نفس العام بالاستيلاء على ٧ آلاف دونم من أرض الجنوب اللبناني الزراعية ومنعت قوات الطوارئ الدولية والمواطنين اللبنانيين من أقامت أي إنشاء فيها ثم قام عقيد الاستخبارات (الإسرائيلي) (زئيف شوفال) بمرافقة فرق هندسية قرب نبع (غاصونة) في قضاء (بنت جبيل) لسرقة مياهه بعدها سيطرت (إسرائيل) على ٥٠ دونم من أراض ممتدة بين بلدتي (العديسة) ومتيس الجبل وطمرت عدد من المعدات والأنابيب في مطار عسكري قديم في سهل الخيام الذي يتغذى من نهر الليطاني لسرقة المياه بطريقة سرية بعدما أجرت عمليات تموج زلزالي لحوض الليطاني ولقعره لمعرفة افضل مكان لتحويله[٢١] بعدها سيطرت (إسرائيل) على قساطل مصلحة مياه جبل عامل ومحطة الطيبة التي تتغذى على نهر الليطاني وحولت هذه القساطل بعد تدميرها لخزانات (برعشيت) ومن ثم لخزانات تم إنشاؤها جنوب بلدة (حيرام) ومدت شبكة أنابيب إلى محطة الضخ التابعة لمستعمرة (حيرام) ومدت شبكة أنابيب إلى محطة الضخ التابعة لمستعمرة (شتولا) ولكي تغطي (إسرائيل) على سرقتها لمياه الليطاني قامت بربط قساطل شتولا بشبكتي عين أبل ورميش اللبنانيتين بعد أن أجرى فريق هندسي إسرائيلي بعمليات التسرب الجيولوجي في نبوعات صخور النهر وقد أعترف وزير العلوم الإسرائيلي الأسبق (يوفال نئمان) بذلك وأكده مهندس (التخنيون) (ديفيد كرمينلي) مشيراً إلى أن تحويل مياه الليطاني باتت تحت سيطرة (إسرائيل)[٢٢].

٧. وفي عام ١٩٨٤ قدمت الحكومة اللبنانية احتجاجا إلى مجلس الأمن الدولي بشأن قيام (إسرائيل) بأعمال حفريات بين حدودها ومجرى الليطاني وقيام الجيش الإسرائيلي بتسييج منطقة بعرض كيلو متر واحد ومنه مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب منها، بعدها نشطت الهندسة الإسرائيلية بأعداد مشاريع تحويل مياه النهر أحيطت بالسرية بعد أن أكد تقرير لمراقبي الأمم المتحدة إلى أن (إسرائيل) نقلت حدودها إلى أراضي لبنان بهدف ضم منابع الليطاني.

٨. وفي عام ١٩٩٠ ذكر خبير المياه الأمريكي (توماس ناف) بأن (إسرائيل) بدأت بسرقة مياه الليطاني منذ الشهر الرابع من عام ١٩٩٠، ونقلت صحيفة السفير عن (ناف) قوله: بأن (إسرائيل) نقلت مياه الليطاني بواسطة صهاريج إلى مستوطنات الجليل الأعلى وأن (ناف) أبلغ الكونغرس الأمريكي بأن (إسرائيل) تقوم بعملية نقل واسعة لمياه الليطاني[٢٣]، من جانب آخر ذكر تقرير لجنة الموارد المائية في الوطن العربي الصادر عام ١٩٩٢ أن رئيس شركة (ميكوروت) الإسرائيلية أعترف بأن (إسرائيل) تضخ حوالي ٢٣م/م٣ من مياه الليطاني وقد أكد ذلك صحيفة الشرق اللبنانية والتي أشارت بأن الأقمار الصناعية الأمريكية سجلت صوراً لحفريات شمال الجليل تمتد عبر الأراضي اللبنانية لنقل مياه الليطاني وقد نقلت صحيفة نهار اللبنانية تلك الصور[٢٤] كما أكدها الصحفي البريطاني (جون كوي) حيث أشار إلى أن (إسرائيل) تسرق مياه الليطاني من نقطة تقع شرب جسر الخردلي، وذهب إلى الاتجاه نفسه الوفد السوري إلى مؤتمر تونس عام ١٩٩٥ بأن (إسرائيل) تسرق حوالي ٥٠٠م/م٣ من مياه الليطاني[٢٥] وعلى أثر ذلك قامت بعثة من قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان بتحقيق ميداني حول سرقة (إسرائيل) لمياه النهر حيث قامت البعثة بجولات ميدانية داخل بلدة (شبعا) في منطقة العرقوب والاجتماع بالمزارعين اللبنانيين لذلك طالبت (إسرائيل) بضرورة شمول الجنوب اللبناني بالحكم المدني بعدما أعتبرته حزاماً أمنياً لها على أن يضم هذا الحزام سدّ وبحيرة القرعون لتستولي بذلك على أهم أجزاء النهر[٢٦] وبعد انسحابها من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ تصر على الاحتفاظ بمزارع (شبعا) ممارسة منها للوصول إلى الضفة اليمنى لليطاني فالنظر إلى ما يسمى بالحزام الأمني الذي أنشأته (إسرائيل) نرى أنه يطل على منابع السفوح الغربية لجبل الشيخ ومجرى نهر الليطاني ونهر الخردلي مما يؤكد أن بقاء (إسرائيل) في مزارع (شبعا) هو حلم الليطاني [٢٧]، إذ تدعي (إسرائيل) ان القسم الأسفل من النهر بين بحيرتي القرعون والخردلي يغذي خزاناً جيولوجياً يحوي ١٠٠م/م٣ من المياه ويشكل مصدر تغذية لنهري الحاصباني والدان شمال الجليل وبالتالي

فهو رافد أساسي من روافد نهر الأردن ومن هنا يحق (لإسرائيل) استغلال مياه النهر[٢٦] وهذا المنطق يخالف الحقائق الجيولوجية والهيدروليكية للنهر حيث أن مستوى مجرى نهر الحاصباني أعلى من مستوى نهر الليطاني وبالتالي فإن الحاصباني يسير باتجاه الليطاني وليس العكس كما أن الليطاني لا يستلم أية مياه جوفية غير تلك التي تغطي حوضه الجغرافي والبعيدة أساساً عن حوض الحاصباني فكونه محصوراً ضمن وادي البقاع فإن ذلك لا يعطيه استقلالية خاصة، كما أن السفوح التي تشكل المناطق الحدودية لحوضه لا تغذيه بالمياه الجوفية ولا توجد أية علاقة بين المياه الجوفية لنهر الحاصباني مع حوض الليطاني[٢٧] كما تستند (إسرائيل) على بعض طروحات الملكية المشتركة للأنهار وغفلت بأن الليطاني ليس نهراً دولياً كونه ينبع ويجري داخل الحدود الوطنية اللبنانية وهو بذلك خاضع لسيادة وتصرف لبنان[٢٨] كما تقترح (إسرائيل) بعد هزيمتها وتمركزها في مزارع شبعا أن يحول لبنان فائض مياهه إلى الضفة الغربية عن طريق مبادلة المياه حيث تتنازل (إسرائيل) عما تسرقه من مياه اليرموك وتأخذ بدلاً عنها مياه الليطاني عن طريق تحويل مياهه بواسطة نفق من موقع سد الخردلي لذلك فإن رحلات وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (بيكر) لعقد مؤتمر السلام حملت معها مذكرات إسرائيلية للحكومة اللبنانية تتضمن اتفاقات مسبقة حول المياه مزودة بخرائط ومشاريع إسرائيلية لاستغلال مياه الليطاني ضمن ملاحق اتفاقية عام ١٩٨٢ المبرمة بين لبنان و (إسرائيل) حيث تصر (إسرائيل) على أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٤٢٥) والذي يدعوها للانسحاب من كامل الجنوب اللبناني يضمن لها استغلال ثلث مياه الليطاني من منطقة الخردلي إلى بحيرات صناعية شمال سهل الحولة ومن هنا يجب أن تتضمن أية اتفاقية تسوية لبنان مياه الجنوب اللبناني وخصوصاً مياه نهر الليطاني [٢٩].

٢-١ : إسرائيل ومياه نهر الحاصباني.

ينبع نهر الحاصباني الذي تبلغ مساحة حوضه الجغرافي ٥٢١م/م٢ من الجانب الغربي لجبل الشيخ بالقرب من مدينة حاصبيا ويبلغ طوله حتى بحيرة الحولة ٧٠كم منها ٢٥كم داخل الأراضي اللبنانية وبالقرب من مدينة وادي الخان يلتقي بأهم روافده (الوزاني) الذي ينبع من وادي شبعا[٣٠] ، يوفر الحاصباني ما يعادل ١١٥م/م٣ من المياه الجوفية سنوياً تغذي كلاً من نهري (الدان) و (بانياس) ويبلغ تصريفه السنوي ٦١م/م٣ من المياه يستخدم منها لبنان فقط ٧م/م٣ لري ٦٧٥ هكتار من الأراضي الزراعية وتأمين مياه الشرب لحوالي ٤٠ ألف شخص[٣١].

تعود سرقة مياه الحاصباني من قبل (إسرائيل) إلى عام ١٩٦٧ حينما استولت على منابع نهر الأردن و احتلت شريطاً ضيقاً من جنوب لبنان ثم شقت طريقاً إلى الضفة الجنوبية للنهر بطول ١٢كم بعد أن قامت باقتطاع ٥ هكتارات من الأراضي المحيطة بنهر الحاصباني لتستولي بذلك على ٨٠م/م٣ من المياه ثم سارعت إلى تحويل نبع (الدرداره) الذي يجري في منطقة (مرجعيون) لاستغلاله في ري المناطق الحدودية، وفي عام ١٩٧٨ طمرت (إسرائيل) عدة أنابيب ومعدات تحت الأرض في منحدر قرب مدينة (الصباح) لسحب المياه الجوفية في سهل المرج التي تتغذى من تسرب مياه الحاصباني[٣٢] بعدها قامت (إسرائيل) بإعداد مشروع هندسي ضخم يهدف إلى تحويل مياه الحاصباني من نبع داخل الأراضي اللبنانية إلى فلسطين المحتلة ليعاد ضخ المياه مرة أخرى في بحيرة طبريا وفي عام ١٩٨٩ مدت (إسرائيل) أنابيب بقطر ٦ بوصات من نبع العين المتفرع من نهر (الجوز) (أحد روافد الحاصباني) إلى المستوطنات في شمال (إسرائيل) ثم نقلت عام ١٩٩٠ الشريط الشائك والفاصل بين لبنان وفلسطين بطول ٥كم ولمسافة ٦٠٠م من مستعمرة المطلة ثم شقت طريقاً إلى الضفة الجنوبية لنهر الحاصباني لتستولي على ٥٠م/م٣ من مياه النهر وقد أكد ذلك خبراء المياه اللبنانيون الذين ذكروا بأن (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٨٦ تستولي على ٩٠% من مياه الحاصباني[٣٣] كما ذكرت صحيفة (هآرتس) بأن (إسرائيل) قد استخدمت خط أنابيب النفط الذي يخترق هضبة الجولان لتحويل مياه الحاصباني إلى داخل (إسرائيل) واستخدامها لمعالجة ميزان المياه الإسرائيلي المتدهور وتوفير الطاقة[٣٤] وفي عام

١٩٩٣ منعت (إسرائيل) مزارعي جنوب لبنان من حفر أية بئر جديدة قرب النهر دون موافقة الحكومة الإسرائيلية المسبقة ثم حفرت (إسرائيل) حوالي ٥٠ بئر في منطقة (مرج الخوخ) قرب بلدة (أبل السقي) لتستولي على ١٢٠م/م٣ من مياه النهر بعد أن كانت قد وسعت ومنذ عام ١٩٨٢ خطوط ما يسمى (بالحزام الأمني) لمسافة ٣كم إلى ما وراء منابع نهر الحاصباني شرقاً وإلى (كفر فالوس) المشرفة على نهر الأولي قرب الحاصباني غرباً[٣٥] وأقدمت (إسرائيل) عام ١٩٨٩ على مد قساطل من نبع العين المتفرع من نهر الجوز أحد روافد الحاصباني لسرقة ٢٥م/م٣ من المياه وقد أكد ذلك مذكرة الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٠ إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والتي عرضت فيها القرصنة الإسرائيلية لمياه نهر الحاصباني إذ أشارت تلك المذكرة إلى أن (إسرائيل) استخدمت مصفاة الزهراني لسرقة مياه الحاصباني لتوفير مياه الري للمستوطنات الإسرائيلية الشمالية وتوفير مياه الشرب للمهاجرين (الفلاشا) بعد أن استولت (إسرائيل) على كامل المياه الجوفية لبلدة الخيام[٣٦] إضافة إلى ذلك أحتل الجيش الإسرائيلي بلدة (دير عين الجوزة) التي تسيطر على نهر الجوزة الصغير الذي يصب في بحيرة القرعون وأقدمت على مد أنابيب من نبع العين المتفرع من عين الجوزة لتزويد قرى حاصبيا وشمال (إسرائيل) بالمياه إضافة إلى سرقة نبع غاصونة الذي يبلغ طوله ٣كم والاستيلاء على مزارع شبعا وترفض الانسحاب منها بحجة أن يهوداً كانوا قد اشتروا أراض في تلك المنطقة ومنعت لبنان بالقوة من ري الجنوب وتهديده بالامتناع عن أقامه أية مشاريع لري الجنوب التي هزمت منها ثم قصفت الجرافات اللبنانية التي حاولت الاقتراب من مناطق تحويل المياه التي أقامتها[٣٧].

وتهدف إسرائيل من سرقة مياه الحاصباني تحقيق جملة أهداف إستراتيجية أمنية واقتصادية والتي تشكل تهديداً للأمن الوطني اللبناني ومن أبرز تلك الأهداف :

١. معالجة عجز المياه الخطير الذي تعاني منه الموازنة المائية في (إسرائيل).
٢. توفير وتهيئة البيئة التحتية الملائمة للمهاجرين الجدد.
٣. توليد الطاقة الكهربائية لتوفير عوائد مالية كبيرة ومرتفعة الكلفة لمصادر البلدية.

٤. حرمان لبنان من مصادر ثروته الطبيعية و إرباك الخطط التنموية اللبنانية لتحويل الجنوب اللبناني إلى ساحة فوضى سياسية واقتصادية وبالتالي تهيئته للتواجد الإسرائيلي مرة أخرى.

٥. مساومة لبنان سياسياً وأمنياً على مزارع شبعا.

٦. تخليص الاقتصاد الإسرائيلي من عبأ كلف استيراد ومعالجة المياه.

٢-٢: إسرائيل ومياه نهر الوزاني

ينبع نهر الوزاني من داخل الأراضي اللبنانية وعلى مقربة من حدود فلسطين ثم يسير لمسافة قصيرة ليتحد مع نهر الحاصباني وبشكل رافد من روافد نهر الأردن المهمة، يبلغ تصريفه السنوي من المياه حوالي ٦٥م/م٣ (٣٨).

وقد باشرت (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٨٢ باستنزاف وسرقة مياه نهر الوزاني وتحويلها إلى المستوطنات الشمالية وفي عام ١٩٨٦ قامت (إسرائيل) بتسييج عدة هكتارات شمال منطقة (المطلة) وبالقرب من نبع الوزاني بعد أن أغلقت كل بيارات المزارعين اللبنانيين وطردهم من مناطقهم الزراعية ثم سيجت منطقة زراعية بطول كيلو متر واحد حول منابع النهر ووضعت خطة لتحويل مياه النهر عبر أنابيب تحت الأرض إلى قناة بجانب بحيرة طبريا بعد أن منعت مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب من المنطقة كما إن احتلالها لمزارع (شبعا) ورفضها الانسحاب منها الهدف منه السيطرة على منابع نهر الوزاني (٣٩).

كما أقدمت عام ١٩٩٠ على قضم عدة هكتارات محيطة بنبع النهر ومدت قنوات باتجاه الأراضي الفلسطينية لري منطقة النقب والإيفاء بمتطلبات خطط الاستيطان والتهجير المتزايدة وبهذا فان (إسرائيل) تستولي على كامل مياه النهر والبالغة ٦٥م/م٣ وقد أكد ذلك مواطنو الجنوب اللبناني حيث ذكروا أن وحدات الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا تقوم بحراسة النفق الذي حفرته (إسرائيل) أثناء احتلالها لجنوب لبنان والذي يربط مياه الوزاني نهانياً بمنطقة الجليل الأعلى في فلسطين المحتلة (٤٠) كما أكد تقرير (الاسكوا) في عام ١٩٩١ بان (إسرائيل) تقوم بسرقة مياه نهر الوزاني حيث شقت لذلك طريقاً بطول ١٢كم إلى الجنوب من نبع النهر ثم اقتطعت المنطقة المحيطة به

ومدت أقنية تجاه الأراضي الفلسطينية [٤١] مما دفع الحكومة اللبنانية إلى تقديم شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية عرضت منها تفاصيل التجاوزات (الإسرائيلية على مياه نهر الوزاني كما طالب لبنان بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول المعلومات التي تفيد بسرقة (إسرائيل) لمياه الوزاني لزيادة مردودها من المياه بسبب ما تعانيه من عجز في مرفق المياه خصوصا بعد وصول مزيداً من المهاجرين وعدم كفاية موفورها المائي [٤٢]. وبسبب إجراءات إسرائيل وتغيرها لمعالم الأرض أصبحت الضفة الشرقية لمجرى الوزاني هي خط الحدود الفاصل بين لبنان والأراضي الفلسطينية حيث أشارت الحكومة اللبنانية إن مساحة الأراضي التي اقتطعتها (إسرائيل) في منطقة الوزاني تتراوح ما بين ٤-٥كم طولاً و ٨٠٠كم عرضا بعد أن أقامت جسراً على نهر الوزاني أوصلته بطريق عسكري يربط بين الخط العسكري القديم المار عبر مزارع شبعا لتصبح بذلك منابع لوزاني جاهزة للضم، وكانت قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني قد أجرت تحقيقاً ميدانياً حول استيلاء (إسرائيل) على مياه الوزاني وعلى ٧ مزارع في منطقة شبعا وضمها إلى الأراضي المحتلة بعد تسييجها وطرد أصحابها منها [٤٣] وبعد تحرير الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ قام لبنان بالمباشرة بتنفيذ مشروع الوزاني لري قرى الجنوب التي حرمت من المياه طوال فترة الاحتلال بواسطة شركة (وورد) قامت (إسرائيل) بتهديد لبنان بتدمير المشروع ومنشأته لذا قام وزير الخارجية اللبناني السابق (محمود حمود) في اجتماع وزراء الخارجية العرب في أيلول ٢٠٠٢ بتوجيه رسالة إلى أمين الجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة مطالباً وقف التهديد (الإسرائيلي) والتي تعتبر تعدٍ لحق لبنان في استثمار مياهه الوطنية، وقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال مبعوث لدراسة المشكلة وقد علق وزير الطاقة اللبناني السابق (عبد الحميد بيضوني) على المقترح الأمريكي بقوله(على أمريكا وقف التهديدات الصهيونية وليس تقديم المقترحات) [٤٤] وتدعي (إسرائيل) ان نهر الوزاني يعد مصدراً لأكثر من ٢٠% من المياه التي تصب في الجليل الأعلى وبذلك يشكل أهم مصادر المياه العذبة (لإسرائيل) ومورداً هاماً لمعالجة مشكلة نضوب وتملح مصادرها المائية [٤٥] ومن الجدير بالذكر أن المشروع اللبناني يتضمن ضخ ٩ ملايين/ م٣ من مياه الوزاني لري ٢٠ قرية لبنانية أي بزيادة مليونا/ م٣ عما كان يضخه في فترة

الاحتلال وهي نسبة تقع داخل النسبة المخصصة للبنان بموجب قواعد القانون الدولي حيث أكد البرلمان اللبناني عام ١٩٩٩ على عدم تجاوز لبنان على مياه النهر وحصته المقررة حيث ان حصة لبنان بعد إكمال المشروع الجديد تقل أصلاً بمقدار ١٠م/ م٣ عن حصته التي حددت بموجب مشروع جونستون لعام ١٩٥٥ وكل ما قام به لبنان هو تعبير عن حقه القانوني حيث قام بتوفير مياه الشرب لقرى الجنوب التي حرمت منها طيل فترة الاحتلال ولا بد من زيادة الحصة المائية لمواجهة متطلبات التنمية التي حرم منها لفترة ٢٠ عاماً وهذه الخطوة تأتي ضمن سيادة لبنان الوطنية في النهر ومطابقا تماماً لبنود معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم المياه التي وقع عليها لبنان عام ١٩٩٧ وضمن الالتزام بالنسبة المئوية المقررة ضمن بنود الاتفاقية المذكورة كما ان لبنان لم يخرج عن الاتفاقية الموقعة بينه وبين (إسرائيل) في إطار الأشراف المباشر للأمم المتحدة والمعروف باتفاقية جونستون لعام ١٩٥٥ إذ نص الاتفاق المذكور على ان تكون حصة لبنان ٣٥م/م٣ سنوياً من مياه الحاصباني وفرعه الوزاني بينما لا تتجاوز حصة لبنان بعد إكمال مشروعه سوى ١٠م/م٣ سنوياً [٤٦] وإن للبنان الحق في التصرف بمياهه الوطنية ليس على وفق النسب الجديدة وإنما في إطار معدلات أخرى إن وجدت حاجة لدعم التنمية الزراعية دون أن يخل ذلك بالاتفاقيات المعتمدة، وقد تصاعد التهديد الإسرائيلي للبنان بتدمير منشآت المشروع في حالة البدء به من قبل (إسرائيل) إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي(أريل شارون) إن إسرائيل ستشن حملة عسكرية في حالة إكمال لبنان هذا المشروع وإن (إسرائيل) أبلغت أمريكا بهذا القرار [٤٧] علما أن لبنان لم يتجاوز حقه القانوني وانه يقيم هذا المشروع على بعد ٧٠٠م كخط مستقيم عن الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة، من جهة أخرى تدعي (إسرائيل) ان نهر الوزاني يعد ممولاً للمياه (الإسرائيلية) وهذا يخالف الحقائق الجغرافية والقانونية لعدم وجود أية علاقة بين حوض الوزاني والمياه الجوفية شمال فلسطين لانفصال الأحواض الجغرافية للأنهار اللبنانية عن المياه الفلسطينية[٤٨] وإن إثارة (إسرائيل) لمشكلة مياه الوزاني بعد هزيمتها في جنوب لبنان ودعواها الباطلة هذه

تهدف إلى تحقيق أهداف أمنية – سياسية – اقتصادية تشكل تهديداً للأمن الوطني اللبناني وأهم هذه الأهداف:-

١- قطع الطريق على لبنان في تنمية بنيته الاقتصادية وتأهيل جنوبه الذي عانى من الاحتلال مدة ٢٢ عاماً تعرض فيها إلى عمليات تجريف وتجريد للتربة من خصوبتها عن طريق سرقة مياه الوزاني وتحويلها إلى فلسطين.

٢- التغطية على ما قامت به (إسرائيل) من عمليات قشط أراضي الجنوب ونقل التراب إلى منطقتي الجليل والنقب لإحياء تلك الأراضي لتكون بيئة ملائمة لاستقبال مزيداً من المهاجرين وإقامة العديد من المستوطنات فطبقاً لتقارير لبنانية ودولية فان إسرائيل قامت بقشط ثلث أراضي الجنوب اللبناني.

٣- إن هذا الإجراء (الإسرائيلي) يأتي امتداداً للتخطيط الصهيوني المستند إلى وصية (بن غوريون) عندما خاطب العصابات الصهيونية بقوله (أعلنوا عطشكم باستمرار حتى وإن كانت المياه متوفرة لكم) وهذا يمثل بالتالي إحياءً لفكرة (إسرائيل الكبرى) على حساب الأمن الوطني اللبناني.

٤- إيجاد ثغرة اقتصادية – أمنية للحكومة اللبنانية وإرباك خططها لأعمار الجنوب وهذا يفسر ما قاله (شمعون بيريز) عندما خاطب الإسرائيليون بقوله (انتقلوا إلى تجارة المياه المربحة) مما يعني إن الخطط الإسرائيلية ترمي إلى حرمان لبنان من مصدر تنموي مهم لإحياء الجنوب المدمر.

٥- التمسك بذريعة الاتصال الجغرافي للأحواض المائية اللبنانية – الفلسطينية لسرقة المزيد من مياه الوزاني ومن ثم حرمان لبنان من مصادر معالجة نقص المياه وشحتها التي تشكو منه أغلب مدن لبنان.

٢-٣: الآثار الأمنية للسياسة المائية (الإسرائيلية) على لبنان :

تعد الأنهار في لبنان من اهم الثروات الطبيعية لافتقاده إلى الموارد الطبيعية الأخرى، وفي ظل السياسة (الإسرائيلية) الحالية وسرقتها لمياه الجنوب اللبناني وإمكانات لبنان من المياه فان لبنان سيعاني من عجز كبير في مرفق المياه (انظر الجدولين ١،٢) حيث سيحتاج إلى ٣٢٤٥م/م٣ سنوياً في حين إن موقوره المائي لا

يتجاوز ٢٦٠٠م/م٣ وهذا يعني أن لبنان سيعاني من عجز مقداره ٦٤٥م/م٣ سنويا [٤٩] كما ان مياه الجنوب اللبناني تعاني أصلاً من مشكلتين هما عدم وجود سياسة مائية مخططة منذ استقلال.

جدول رقم (١)

المحافظة	الحاجة م٣/يوم	المتوفر م٣/يوم	العجز م٣/يوم	%
بيروت	٢٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٦%
الشمال	١٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٣%
جبال لبنان	١٨٧٥٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٢٥٠٠	٥٥%
الجنوب	١٣٥٠٠٠	٦٦٥٠٠	٦٨٥٠٠	٥١%
البقاع	٩٧٥٠٠	٤٨٥٠٠	٤٩٠٠٠	٥٠%
المجموع	٨٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٧%

جدول رقم (٢)

الاستعمالات م/م٣	١٩٩٠	٢٠٢٠
الشرب والاستعمال المنزلي	٣١٠	٨٥٠
الري	٨٧٥	١٦٠٠
الصناعة	١٣٠	٢٤٠
المجموع	١٣١٥	٢٦٩٠

المصدر:

١- محمد سلوم: ستراتيجية الأرواء المائي في لبنان – دار العلم للملايين ،بيروت- ١٩٩٩.

٢- علي كناني: الانتقاد اللبناني بين التخطيط والعقبات: من منشورات دار الفلاسفة – دمشق ، ٢٠٠٠.

لبنان لحد الآن والهدر الحاصل بالمياه لانعدام وجود هيئة تخطيط مائي لقلة الاستثمارات في مرفق المياه إضافة لما خلفهُ الاحتلال الإسرائيلي الذي امتد لأكثر من عشرين عاماً وصعوبة التمويل وضغوط (إسرائيل) على هيئات التمويل الدولية، من

جانب آخر فان لبنان بلد شبه جاف لا تسقط عليه الأمطار أكثر من ٨٠ يوماً في السنة وفي ظل ازدياد الطلب على الموارد المائية نتيجة للتقدم الحاصل في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتجارة وازدياد عدد السكان خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية مما جعل توفير المياه أحد الأولويات الأمنية [٥٠] للحكومة اللبنانية وضرورة إعادة النظر في احتياجات مختلف القطاعات خاصة مياه الشرب والصناعة والطاقة، وتزداد خطورة سرقة (إسرائيل) لمياه جنوب لبنان في ظل وقوع لبنان في المنطقة المعتدلة الحارة مما جعل مناخه يتميز بجفاف في الصيف وعدم انتظام التساقط المطري في الشتاء وقلة فترات تساقط الأمطار فهي لا تسقط أكثر من ٨٠ يوماً في السنة بينما يحتاجها لبنان طوال أيام السنة[٥١] مما سيربك الدولة اللبنانية خصوصاً في ظل معاناة اغلب المدن اللبنانية الكبرى من شحه المياه ليس للري فقط و إنما للشرب خصوصاً بيروت التي تعاني العطش كل يوم كذلك يعاني القطاع الزراعي من نقص المياه وندرتها لذلك فهو لا يساهم سوى ١٥ % من الدخل القومي وبالتالي فهو لا يكفي لسد حاجة المواطنين الذين يعتمدون على استيراد المواد الغذائية من الخارج مما سيثقل أعباء الميزان التجاري اللبناني ويجعل الاقتصاد اللبناني عرضة للمساومات السياسية والأمنية فاستراتيجية إسرائيل المائية في الجنوب اللبناني تشمل عنصرين حددهما (موشي دايان) منذ القدم الأول هو تفريغ جنوب لبنان من سكانه وهذا المفهوم يقوم على مبدأ (أرض دون عرب) أمّا العنصر الثاني فهو وجوب احتفاظ (إسرائيل) بالجزء الجنوبي الشرقي (مزارع شبعا) لضمان تحويل المياه اللبنانية وربطها بنظام الري في (إسرائيل) [٥٢] وهذا يعني ان التواجد الإسرائيلي في مزارع شبعا اللبنانية وسرقتها لمياه الجنوب اللبناني يمثل خرقا خطيراً للأمن الوطني اللبناني والأمن القومي العربي يتمثل في :

١- ستجر (إسرائيل) المقاومة اللبنانية لمواجهتها مما يسوغ لها غزو لبنان واجتياحه مره أخرى خصوصاً في ظل غياب الإجماع الأمني والسياسي العربي وعدم ثبات الساحة اللبنانية واستقرارها بشكل قوي.

٢- جرف المياه اللازمة لثبات سطح الأرض وتدمير مساحات زراعية كبيرة في جنوب لبنان وحرمان قرى الجنوب اللبناني من مياه الشرب والري.

٣- إلحاق الضرر بـ ٧٠% من أراضي الجنوب اللبناني حيث قدرت خسائر القطاع الزراعي حوالي ٧٥% كمعدل وسطي في مختلف المزروعات.

٤- ربط اقتصاديات الجنوب اللبناني برباط التبعية للاقتصاد الإسرائيلي لخدمة أهداف (إسرائيل). (٥٣)

٥- حرمان لبنان من مياه الليطاني ولوزاني والحاصباني التي تضخها (إسرائيل) إلى شمالها مما سيرتب معه خسارة مقابله للبنان.

٦- تحقيق (إسرائيل) لفائض استثماري مقداري ٢مليار دولار سنوياً مما سيعالج مشاكلها الاقتصادية والتنموية.

٧- تأمين جبهة (إسرائيل) الشمالية من الهجمات الفدائية عن طريق موطئ القدم المتقدم في شبعا خاصة في ظل تركز فصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية في الجنوب اللبناني.

٨- تحويل الأنظار عن الضفة الغربية وقطاع غزة مما سيتيح (لإسرائيل) ورقة مساومة جديدة للهروب من مأزق التسوية للصراع العربي – الصهيوني. (٥٤)

٩- تهديد أمن لبنان وسوريا والأردن عن طريق موطئ القدم المتقدم في الجنوب اللبناني وتحصين موقع (إسرائيل) لردع أي هجوم عربي متوقع.

١٠- تخفيف العجز المائي -الإسرائيلي المتراكم وبالتالي تقليص خطورة أزمة المياه التي تعيق التوسع الاستيطاني وسياسة الهجرة.

١١- أعطى الجنوب اللبناني وضعاً إستراتيجياً جديد (لإسرائيل) يمكنها من المناورات في مفاوضات التسوية مع العرب حيث ترتكز على أرضيتين بدلاً من واحدة.

١٢- إحداث خلل ديموغرافي داخل لبنان بإجبار السكان الجنوبيين على ترك أراضيهم مما له انعكاسات خطيرة على سياسة توزيع السكان اللبنانية .

١٣- إبقاء الجنوب اللبناني متخلف اقتصادياً واجتماعياً لتهيأة المناخ الملائم لتفتيته طائفياً وسياسياً.

١٤- تعطيل تنفيذ مشاريع لبنان الزراعية والكهربائية خاصة في الجنوب والبقاع رغم وجود دراسات هذه المشاريع. (٥٥)

١٥ـ تعريض ٢٥٠ قرية لبنانية للجفاف بقطع المياه عنها وبالتالي إرباك سياسة التخطيط التنموي في لبنان.

١٦ـ زيادة استهلاك (إسرائيل) من المياه بمقدار ٥٠% وهذا يعني زيادة مساحة الأراضي المزروعة بمقدار ٤٠٠ـ٥٠٠ دونم ورفع نسبة الري بمقدار ١٠% مما سيعين (إسرائيل) على التخلص من كلف البدائل المرتفعة اقتصادياً للمياه ومنح سياسة التهجير دفعة قوية وتوفير مناخ ملائم تخلق أولى خطوات (إسرائيل الكبرى).

١٧ـ إغراق الساحة اللبنانية في دوامة التناقضات السياسية من خلال الضرب على الوتر الطائفي في الجنوب.

١٨ـ اتباع سياسة الخط الأحمر للوجود السوري في لبنان والمتمثل في عدم الرد او التدخل طالما أن القوات السورية لم تعبر مزارع شبعا والنيطاتي تجاه حدود (إسرائيل).

١٩ـ الاستمرار في استعراض قوة الجيش الإسرائيلي والقدرة على استخدامها في أية مفاوضات سياسية مع العرب والاستمرار في سياسة مد العون السياسي والاقتصادي للخارجين عن الوحدة الوطنية اللبنانية.

٢٠ـ حرمان لبنان من ثلث الطاقة الكهربائية التي تزود بها بيروت وعدد من المناطق الساحلية ومدن كثيرة من سهل البقاع من مياه الري.

٢١ـ قطع المياه كلياً او جزئياً عن ١٠٠ قرية لبنانية و ٥٠ الف دونم من الأراضي الزراعية المنتجة وفقدان القيمة الاقتصادية لمشروعي الليطاني والقاسمية التي يعول عليهما لبنان في أحداث تغيير شامل وجذري في أسس الزراعة القديمة في الجنوب. (٥٦)

٢٢ـ تشكل مياه الجنوب اللبناني دافعاً قوياً (لإسرائيل) لشن الحرب كما ستشكل عقبة أمام أي مسعى سياسي لتحقيق انسحاب إسرائيلي من مزارع شبعا حيث ستصر (إسرائيل) على تضمين أي اتفاق للتسوية شرطاً بمقاسمة لبنان لمياه الجنوب اللبناني.

٢٣ - إضعاف الموقف المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية وبلورته في مواقف هزيلة غير مؤثرة وجعل القضية الفلسطينية تتأرجح في متاهات الخلافات و إفراغها في المحاور و الاستقطابات العربية والدولية عن طريق فك الاشتباك اللبناني – الفلسطيني السوري و إبقاء الجنوب اللبناني ميدان تفاعل وخلاف واشتعال مستمر ومجالاً للضغط الإسرائيلي السياسي والعسكري وساحة تجمع لانطلاق الفئات الاقتصادية في إطار المصالح الذاتية البعيدة عن المصلحة العربية[٥٧].

الخاتمة

استناداً إلى أهمية الجنوب اللبناني ومياهه في استراتيجية (إسرائيل) الأمنية والإنمائية فإنها حريصة على عدم الانسحاب والاحتفاظ بمزارع (شبعا) رغم التصريحات المتفاوتة التي يطلقها القادة الصهاينة وذلك بهدف السيطرة على مياه الجنوب اللبناني (الليطاني، الحاصباني، الوزاني) لمتابعة تهديد كامل الأرض العربية وهذا يوضح رفض (إسرائيل) تطبيق القرار ٥٢٥ الذي يدعوها للانسحاب من كامل الجنوب اللبناني بهدف عرقلة تطبيق مقررات مؤتمر الطائف وتوسيع تدخلها في الوضع اللبناني كجزء من العلاقة القائمة والمتبادلة بين الاستراتيجية والتكتيك الإسرائيليين وبين الفكر الصهيوني الذي يولي أهمية أمنية كبرى للامتيازات الاستراتيجية القائمة على الأساس الجغرافي، فأطماع (إسرائيل) في جنوب لبنان تعكس الجهود التي تبذلها لتوفير مصادر مياه إضافية للمستوطنات التي تنتشر في الشمال وتتوسع حيث تشكل مياه الجنوب اللبناني أكبر ضمانه مائية لها وهذا ما يتطابق وطموحات (إسرائيل) في تشكيل حزام أمني يبدأ من البحر المتوسط شمالاً ويمتد إلى داخل الأراضي اللبنانية لذلك فأن (إسرائيل) ماضية في تنفيذ سياستها التوسعية في أرض لبنان وسرقة مياهه رغم تعدد البدائل والحلول السلمية المقترحة كخارطة الطريق بشأن التوصل إلى تسوية للصراع العربي – الصهيوني والتي يخرج عنها عنصر المياه في فكر كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فقد تواطأت الصهيونية العالمية مع الانتدابين الفرنسي والبريطاني وضمت سبع عشرة قرية لبنانية إلى فلسطين عام ١٩٢٤ ثم سبع قرى عام ١٩٤٨ وأخيراً قضمت مزارع شبعا الخصبة وعددها ١٤ مزرعة على عدة مراحل منذ عام ١٩٦٧ لتوطين اليهود

الفلاشا فيها وتتمدد لسرقة مياه لبنان حيث سورت كل من نبعي الوزاني وسهل الخيام بعد أن بدأت بواكير مستوطناتها في شبعا وراشيا بداية عام ١٩٩١ مما يؤكد بان (إسرائيل) مستحيل من جنوب لبنان ومياهه صفة شمالية لها مستهدية بقول (حاييم وايزمن) الذي قال (ليس هناك إمكانية لإقامة وطن يهودي دون مياه (الأردن ولبنان) لهذا عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على إبقاء ثغرة جغرافية مقترحة منذ الحظه الأولى لوصول قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب اللبناني تنفيذاً لقرار ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ وهذه الثغرة تمتد على طول الحدود اللبنانية بدءً من الناقورة غربا حتى كفر شوبا شرقاً وهذه البوابة التي يبلغ طولها ٩كم تسمح للجيش الإسرائيلي بالدخول في جنوب لبنان دون أن يلتقي بأي جندي من قوات الأمم المتحدة. ثم أكملت (إسرائيل) ذلك المخطط عام ١٩٨٩حينما احتلت المنطقة التي تتمركز فيها القوات النرويجية والممتدة من كوكبا إلى مزارع شبعا متخذة منها حدوداً دولية مع لبنان بهدف جعل مياه الجنوب اللبناني الإغراء الأكثر ربحاً وخطورة سياسية إسرائيل المائية وسرقتها لمياه لبنان لا ينبع من ارتباطه بالأيدلوجية الصهيونية فقط و إنما المشاريع التنفيذية التي تنمو وتتطور مع تطور ونمو مشكلة المياه في (إسرائيل) وقدرة (إسرائيل) على تنفيذ تلك المشاريع في ظل التشرذم العربي لذلك فان الأهداف الإسرائيلية المعلنة من بقاؤها في مزارع شبعا والقاضية بحماية حدودها الشمالية من الهجمات الفلسطينية واللبنانية ليست صحيحة لان الفلسطينيين لا يشكلون تهديدا (لإسرائيل) في ضوء التفوق الساحق للآلة العسكرية الإسرائيلية فالهدف الحقيقي هو إغراء مياه الجنوب اللبناني لإسكان عواء النقص في ميزان المياه الإسرائيلي الذي لبس طابعاً ـ أمنياً ـ استراتيجياً ضمن هدف البقاء والاستمرار للدراسة اليهودية حيث تكتسب مياه جنوب لبنان قيمة عقائدية ـ اقتصادية لا تقل عن ملياري دولار سنوياً مما له انعكاسات أمنية على لبنان تشكل تحدياً خطيراً لمستقبل التنمية الاقتصادية في الجنوب اللبناني وبالتالي إحدى تحديات لبنان الأمنية فغنائم إسرائيل المائية في الجنوب هي ضرورة أمنية لما يسمى بنظرية الحدود الآمنة والذي يدفع ثمنه لبنان على حساب أمنه الوطني لان التواجد (الإسرائيلي) في مزارع شبعا هو البداية للاستيلاء على المياه وما هو إلا موقف تكتيكي لتكرار ما حصل عام ١٩٨٢.

الهوامش حسب تسلسلها في البحث :

1-Joseph Jons: Israels Military power and South Lebanon. Grof sels. Washing 1999 p. 8.

٢- سهيل شعبان: التواجد الإسرائيلي في جنوب لبنان بين الحقيقة والحلم التوراتي – دار محفوظ – القاهرة. ٢٠٠١- ص٢٨ .

٣- احمد الأسمر: جغرافية الأنهار اللبنانية – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٩٧- ص٣٤.

4- Jevery Glass: Israels Expansion : Rof and sever Washington . D.C. 1982 . p. 18.

٥- السفير اللبنانية في ١٩٨٠/٩/٢٤.

٦- مذكرات هرتزل – دار العودة – بيروت – ١٩٧٦ – ص٨٠.

7- Jevery Glass: Israels Expansion : Rof and sever Washington . OP.Cit. p. 20

٨- محمد شحرور : مياه لبنان بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد ، بيروت العدد ١٦ لسنة ١٩٨٠ ص٤٨.

٩- إسرائيل والمياه العربية – مجلة التضامن – تصدرها مؤسسة هاي لاين – لندن – العدد ١٩٩٠ ص١٧.

١٠- علي محمد علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية – الدار القومية للطباعة والنشر بغداد سنة الطبع بلا – ص٢٧.

١١- السفير اللبنانية في ١٩٥٦/٦/٤.

١٢- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية – دار الحقائق – بيروت – ١٩٨٨. ص٢١.

١٣- مجموعة باحثين: الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لجنوب لبنان مجلة الفكر الاستراتيجي الذي يصدرها معهد الإنماء العربي بيروت الأعداد (٦-٧) لسنة ١٩٨٣ – ص٣.

١٤- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية – مصدر سابق. ص٥٣.

*للمزيد عن هذا المشروع انظر:

١-محمد عقلة المومني- السياسة المائية للكيان الصهيوني – الأردن ١٩٨٩.

٢- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية – بيروت – ١٩٨٨.

٣- بشير البرغوثي – المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة – الاردن ١٩٨١.

15- Donald Barker : Israel and the Arab States. Green & Spencer house. Calefornia U.S.A 1980 – P.53

١٦- عبد الحفيظ محمد – نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل – ط١ – دار أخبار الأسبوع القدس – ١٩٦٤ – ص٧٧.

17- John Cooly: The war Over Waters. Silver House. Washington . 1988. P.80.

١٨- بشير شريف البرغوثي – المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة – مطابع الجليل – ط١ – عمان – ١٩٨٦ – ص٢٢٧.
١٩- صحيفة السفير في ١٩٨٢/١٠/١٨.
٢٠- محمد المومني- السياسة المائية للكيان الصهيوني – دراسة في الجغرافية السياسية – ط٢ – المطابع التعاونية – الأردن – ١٩٨٩- ص١٨٢.
٢١- صحيفة السفير في ١٩٨٥/٧/١٣.
٢٢- صحيفة السفير في ١٩٩٠/١٠/٢٤.
٢٣- صحيفة النهار اللبنانية في ١٩٩٤/٨/١٤.
٢٤- صحيفة السفير في ١٩٩٥/٦/١٥.
٢٥- احمد عبد الكريم – ستراتيجية البقاء الإسرائيلي في شبعا – دار الجماهير – دمشق – سوريا – ٢٠٠١ – ص٥٨.
٢٦- صحيفة هآرتس في ١٩٩٤/٥/٢٤.
٢٧- شرف الدين محمد – جيولوجيا الأنهار الدولية – دار محفوظ – بيروت – ١٩٩٦ ص٢٠.
٢٨- محمد السعيد عبد الهادي – قانون الأنهار الدولية والأحواض المشتركة – الدار القومية – للطباعة – القاهرة – ١٩٨٨ ص١٦.
٢٩- علاء الدين النقيب – الأهداف الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وتأثيرها على الاقتصاد اللبناني - دار الحكماء – بيروت – ٢٠٠١ ص٥٠.
٣٠- محمد الأسمر – جغرافيا الأنهار اللبنانية – المصدر السابق – ص٤٥.
٣١- محمد أبو العلا – الخارطة الجيوبوليتيكية لمياه الجنوب اللبناني – دار شتورا – لبنان – بيروت ٢٠٠١ ص٨٠.
٣٢- ياسين سويد – عملية الليطاني – نظرة ستراتيجية – مركز البحوث والتوثيق – بيروت ١٩٩٤. ص٣٨.
٣٣- صحيفة السفير في ١٩٩٠/٧/١٤.
٣٤- صحيفة هآرتس في ١٩٩٠/٨/٢٥.
٣٥- سليم المهندس – سلام المياه في لبنان – من أوراق المياه في الشرق الأوسط – لبنان – بيروت ١٩٩٦ ص١٨.
٣٦- نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية في ١٩٩٠/١١/١٤.
٣٧- الياس سلامة – الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية – مركز الدراسات الاستراتيجية بيروت ١٩٩٤ – ص٢٣.
٣٨- احمد سويلم – جغرافية الأنهار اللبنانية – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٩٢ ص١٣.
39- Thomas Stauffer : Israels water strategy in Lobanon Dan Brook London.
٤٠- الرأي الأردنية في ١٩٩١/٤/٢٢.
٤١- عبد الأمير دكروب – مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – تصدر عن معهد الإنماء العربي – بيروت – العدد ٧٦ لسنة ١٩٩٤ ص١٠.
٤٢- انظر الشكوى اللبنانية في النهار البيروتية في ١٩٩٣/٦/٢٧.

٤٣ـ صحيفة السياسة الكويتية في ٧/١٥ و ١٩٩٠/٧/١٨.
٤٤ـ الثورة البغدادية في ٢٠٠٢/٩/١٢.
٤٥ـ هاآرتس في ٢٠٠٠/٧/٣٠.
٤٦ـ النهار البيروتية في ٢٠٠٢/٩/٢٢.
٤٧ـ السفير اللبنانية في ٢٠٠٢/٩/٢٤.
٤٨ـ علاء الدين شرف: جيولوجيا مياه الجنوب اللبناني المطبعة الوطنية ،سوريا ـ دمشق ـ ١٩٩٧ ص٣٧.
٤٩ـمحمد صادق: اقتصاديات المياه في الجنوب اللبناني. دار العلم للملايين ، بيروت ٢٠٠٠ ص١٧.
٥٠ـ حسن جواد كاظم: المناخات المتقلبة في بلاد الشام ـ الدار الوطنية ، دمشق ١٩٩٨ ـ ص٣٤.
٥١ـ فايز المرعبي: أطلس المياه في لبنان ـ دار التوافق ـ بيروت ١٩٩٧ ص٢٨.
٥٢ـ تيسير صدقي: أعلام الفكر الصهيوني ـ مركز الأبحاث بيروت ١٩٨٦ ص٥٠.
٥٣ـ د. شكري النجار: مياه جنوب لبنان تثير شهية إسرائيل ـ مجلة شؤون فلسطينية يصدرها مركز الأبحاث ـ بيروت العدد ١٣٠ لسنة ١٩٨٢ ص٥٥.
٥٤ـ د. أسامة سامر: مأزق السلام اللبناني ، مركز الأبحاث بيروت ، ٢٠٠٠ ص٨٥.
٥٥ـ محمد شحرور : مياه لبنان بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد ، بيروت العدد ١٦ لسنة ١٩٨٨ ص٥٢.
٥٦ـ رضا سلمان: أزمة إسرائيل المائية ومياه جنوب لبنان مجلة دراسات فلسطينية يصدرها مركز الأبحاث بيروت العدد ٣ لسنة ١٩٩٠ ص٢٤٤.
٥٧ـ طارق الموسى: مياه الجنوب اللبناني في دائرة الأطماع الصهيونية ـ مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد ـ العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٤

المصادر حسب تسلسلها في البحث

1- Joseph Jons: Israels Military power and South Lebanon. Grof sels. Washing 1999 p. 8.
٢ـ سهيل شعبان: التواجد الإسرائيلي في جنوب لبنان بين الحقيقة والحلم التوراتي ـ القاهرة. ٢٠٠١.
٣ـ احمد الأسمر: جغرافية الأنهار اللبنانية ـ بيروت ١٩٩٧.
4- Jevery Glass: Israels Expansion : Washington D.C. 1982 .
٥ـ السفير اللبنانية في ١٩٨٠/٩/٢٤.
٦ـ مذكرات هرتزل ـ بيروت ـ ١٩٧٦.
٧ـمجلة الصامد الاقتصادي العدد ١٦ لسنة ١٩٨٠.
٨ـ مجلة التضامن العدد ٣١٨ لسنة ١٩٩٠.
٩ـ علي محمد علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، بغداد بلا سنة طبع.
١٠ـ السفير اللبنانية في ١٩٥٦/٦/٤.
١١ـ عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٨.

١٢ـ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد (٦-٧) سنة ١٩٨٣.
13- Donald Barker : Israel and the Arab States. Caleformia U.S.A 1980
١٤ـ عبد الحفيظ محمد ـ نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل ـ ط١ ـ دار أخبار الأسبوع القدس ـ ١٩٦٤ ـ ص٧٧.
15- John Cooly: The war Over Waters. Silver House. Washington . 1988. P.80.
١٦ـ بشير شريف البرغوثي ـ المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ـ مصدر سابق ـ ص٢٢٧.
١٧ـ محمد المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياسية ـ عمان ١٩٨٦.
١٨ـ صحيفة السفير في ١٩٨٥/٧/١٣.
١٩ـ صحيفة السفير في ١٩٩٠/١٠/٢٤.
٢٠ـ صحيفة النهار في ١٩٩٤/٨/١٤.
٢١ـ صحيفة السفير في ١٩٩٥/٦/١٥.
٢٢ـ احمد عبد الكريم ـ ستراتيجية البقاء الإسرائيلي في شبعا- دمشق ـ ٢٠٠١.
٢٣ـ صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١٩٩٥/٥/٢٤.
٢٤ـ شرف الدين محمد ـ جيولوجيا الأنهار الدولية ـ بيروت ـ ١٩٩٦.
٢٥ـ محمد السعيد عبد الهادي ـ قانون الأنهار الدولية والأحواض المشتركة القاهرة ١٩٨٨.
٢٦ـ علاء الدين النقيب ـ الأهداف الإسرائيلية في جنوب لبنان ـ بيروت ـ ٢٠٠١.
٢٧ـ محمد أبو العلا ـ الخارطة الجيوبوليتيكية لمياه الجنوب اللبناني ـ لبنان ـ ٢٠٠١.
٢٨ـ ياسين سويد ـ عملية الليطاني- بيروت ١٩٩٤.
٢٩ـ السفير اللبنانية في ١٩٩٠/٧/١٤.
٣٠ـ هآرتس في ١٩٩٠/٨/٢٥.
٣١ـ سليم المهندس ـ سلام المياه في لبنان ـ بيروت ١٩٩٦.
٣٢ـ النهار اللبنانية في ١٩٩٠/١١/٤.
٣٣ـ الياس سلامة ـ الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية ـ بيروت ١٩٩٤.
٣٤ـ أحمد سوليم ـ جغرافية الأنهار اللبنانية ـ بيروت ١٩٩٦.
35- Thomas Stuffier : Israelis water strategy in Lobanon Dan Brook London.
٣٦ـصحيفة الرأي الأردنية في ١٩٩١/٤/٢٢.
٣٧ـ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ـ العدد ٧٦ لسنة ١٩٩٤.
٣٨ـ النهار اللبنانية في ١٩٩٣/٦/٢٧.
٣٩ـ صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩٠/٧/١٥.
٤٠ـ الثورة البغدادية في ٢٠٠٢/٩/١٢.
٤١ـ هآرتس في ٢٠٠٠/٧/٣٠.
٤٢ـ النهار اللبنانية في ٢٠٠٢/٩/٢٢.
٤٣ـ السفير اللبنانية في ٢٠٠٢/٩/٢٤.

٤٤ـ علاء الدين شرف ـ جيولوجيا المياه اللبنانية ـ سوريا ـ ١٩٩٧.
٤٥ـ محمد صادق ـ اقتصاديات المياه في الجنوب اللبناني ـ بيروت ٢٠٠٠.
٤٦ـ حسن جواد كاظم ـ المناخات انمتقلبة في بلاد الشام ـ دمشق ١٩٩٨.
٤٧ـ فايز المرعبي ـ أطلس المياه في لبنان ـ بيروت ١٩٩٧٠.
٤٨ـ تيسير صدقي ـ أعلام الفكر الصهيوني ـ بيروت ١٩٨٦
٤٩ـ مجلة شؤون فلسطينية ـ العدد ١٣٠ لسنة ١٩٨٢.
٥٠ـ د. أسامة سامر ـ مأزق السلام اللبناني ـ بيروت ٢٠٠٠.
٥١ـ مجلة الصامد الاقتصادي ـ العدد ١٦ لسنة ١٩٨٨.
٥٢ـ مجلة دراسات فلسطينية ـ العدد ٣ لسنة ١٩٩٠.
٥٣ـ مجلة الصامد الاقتصادي ـ العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٤.